التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

فيصل بهلولي *
جامعة سعد دحلب، البليدة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملخص : لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية وكذا بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية، والجزائر تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والذي أدى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات هذا الانفتاح على قطاع التجارة الخارجية على المدى القصير، المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاح : تجارة خارجية، تكتلات إقليمية، المنظمة العالمية للتجارة، منطقة تجارة حرة.

تمهيد : الجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط التي عاشت في ظله أكثر من ثلاثة عقود إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا التحول جاء بعد ظهور سلبيات النظام السابق والذي تجلى في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي عصفت باقتصادها إلى حافة الهاوية، إذ كانت كل المؤشرات الاقتصادية آنذاك تشير إلى قرب حدوث كارثة، وهو ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد الحصول على مساعدات مالية وتقنية، غير أن هذه المساعدات كانت مصحوبة بمجموعة من الاشتراطات كان على الجزائر تطبيقها والتي تمثلت في الشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريره من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط. واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها، هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية المتميزة منذ السنوات الأولى للاستقلال وتجسيدا لمحاور مؤتمر برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017، كما يتجسد موقف الجزائر هذا من خلال محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارة الخارجية تماشيا مع مبادئ المنظمة.

ومما لاشك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر سواء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال حدوثه، سيترتب عليها آثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني على المدى القصير، المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية فعالة تقوم على تهيئة الاقتصاد الوطني لهذه التحديات المستقبلية.

والسؤال المطروح : ما هي إستراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الالتزامات الدولية المتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة، واتفاق الشراكة الأورو متوسطية من جهة أخرى ؟ وما هي الرؤى المستقبلية لهذا القطاع في ظل هذه الرهانات الدولية ؟

وهو ما سنتطرق إليه في هذا العمل عبر 04 محاور كالتالي :

- أولا : التجارة الخارجية بين الترتيبات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف؛
- ثانيا : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير؛
- ثالثا : الاقتصاد الوطني بين الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية؛
- رابعا : الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية.

* Fay.finance@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : التجارة الخارجية بين الترتيبات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف

شهد العالم تغيرات وتطورات لم يعرفها من قبل تمثلت في بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تعني اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح سوقا واحدة كالسوق القومية[1].

وقد تم تكريس هذه الظاهرة من خلال المؤسسات الثلاثة والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ولما لهذه الأخيرة من تأثير كبير على التجارة الدولية اليوم، من خلال الاتفاقيات التي تم توقيعها والتي تمس كل المجالات، وما تدعو إليه من تحرير كامل للتجارة الدولية وإلغاء القيود على حركة السلع والخدمات بين الدول في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف.

غير أن ما شهده العالم من تغيرات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أدى إلى ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، والتي يقصد بها اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات[2].

فبحلول ماي 2004 استلمت منظمة التجارة العالمية إبلاغات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، كما أن أكثر من ثلث (3/1) التجارة العالمية يتم الآن من خلال هذه التكتلات التي انتشرت في كامل أرجاء العالم، بحيث تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا خلال عقد التسعينات فقط، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبع (07) تكتلات وبالرغم من هذا الانتشار الواسع والعدد المهم، إلا أنه يبقى أهمها حاليا، الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب وشرق آسيا (آسيان) [3].

ومن المصادفات أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية وانتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في أول يناير 1995 من القرن الماضي وإخضاع النظام الاقتصادي العالمي لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام وهو ما عمق الاتجاه نحو العولمة من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين كل هذه الأطراف.

ولقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والعولمي، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانوني ملزم لكافة أعضائه[4].

ثانيا : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI) الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

أ- وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988) : كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين (1963-1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA).

ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

ب- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989-1993) : لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (3,1-%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825) مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية،حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى[5].

ت- التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998) : تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، لتضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط[6] والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[7].

ث- التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الفترة (1998-2009) : المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1998-2009) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا على طول هذه الفترة، غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كلية على قطاع النفط.

- **تطور قيمة الصادرات** : إن حصيلة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول (1) هي في تصاعد مستمر، وذلك راجع الى زيادة قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى، إلا أن هذه الزيادة تعود أساسا إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما الصادرات خارج المحروقات فبقيت تراوح مكانها كما يوضحه نفس الجدول (1).

ومما سبق ذكره يمكننا استخلاص نتيجتين مهمتين :

- الأولى هي استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم محاولات الدولة المتكررة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- الثانية فهي أن هذه الفترة جاءت مباشرة بعد فترة الإصلاحات الواسعة التي مست قطاع التجارة الخارجية وسائر القطاعات الأخرى، وهنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي :

- ما هي جدوى هذه الإصلاحات إذا بقيت الجزائر ذات اقتصاد ريعي يعتمد على البترول بصفة شبه مطلقة في تمويل نفقاته ؟

- **تطور قيمة الواردات :** الملاحظ من خلال الجدول (2) هو تزايد حجم الواردات من سنة إلى أخرى، قيمة الواردات المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات إلى نقطتين أساسيتين، فمن جهة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء تسييره وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم تحديثه،كما تمثل قيمة الواردات من سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات، وهو ما يفسر بمحاولات الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة بالإضافة كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له أموال ضخمة.

أما بقية المواد المستوردة فلا تمثل سوى 30% من مجموع الواردات، وتتمثل هذه المواد أساسا في السلع الاستهلاكية غير الغذائية، سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات، والمواد الخام.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فيبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر لأسباب تاريخية وطبيعية واقتصادية مع بروز متعاملين تجاريين جدد كالصين واليابان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : الاقتصاد الوطني بين الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية

إن الاقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى هي إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها، والثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها، وهو ما ينطبق على الجزائر والتي تحاول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها من جهة، وكذا توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي والتي ستنضم بموجبه إلى منطقة للتجارة الحرة في أفاق 2017 من جهة أخرى،

أ- العلاقات الأورو-جزائرية من التعاون إلى الشراكة الأورومتوسطية : يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60% من واردتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية كما هو مبين في الجدول (3).

أ.1. التعاون الأورو- جزائري قبل مؤتمر برشلونة : لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، ولكن ومع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك، وفي 26 أفريل 1976 وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية على اتفاقية التعاون، والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

وبهدف تعميق مجالات التعاون مع دول جنوب المتوسط قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوضع سياسة متوسطية متجددة الهدف من ورائها تعميق التعاون المالي والتقني مع هذه الدول وتسهيل نظام استيراد المواد الفلاحية من دول جنوب المتوسط، وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 1764-95 بتاريخ 29 جوان 1992 من طرف المجلس الأوروبي، والذي ينص في مادته الأولى على تسريع عملية إلغاء الرسوم الجمركية اتجاه دول جنوب المتوسط من خلال تخفيض التعريفة الجمركية إلى أقل من 2%.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية متمثلة في البروتوكولات المالية بلغها عددها أربعة، والتي غطت الفترة (1976-1996)، حيث كانت قيمة هذه المساعدات في البرتوكول الأول144 مليون (ECU)، أما في الثاني فكانت 155 مليون (ECU)، والثالث239 مليون (ECU)، في حين كانت قيمتها في البروتوكول الرابع 350 مليون (ECU)، وقد استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا للمساعدات المالية[8].

أ.2. مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأورو – جزائرية : انعقد المؤتمر الأورو متوسطي في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر سنة 1995 ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية، والتي مثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي[9] والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطة، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا)، ولقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأورومتوسطية في ثلاثة جوانب أساسية هي : المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الثقافية والإنسانية.

ففيما يخص التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط فقد تجلى من خلال برنامج (MEDA) الذي أقره المجلس الأوروبي بمقتضى المرسوم 96/1488 بتاريخ 23 جويلية 1996، فهو يعتبر أساس التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فمن خلاله يقوم الاتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط، والهدف من ورائه هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول هذا في الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي فهو يهدف إلى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني.

ولقد تجاوزت المساعدة المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي لصالح الشركاء المتوسطيين 850 مليون أورو سنة 2005 وحدها، بحيث أن القسم الأكبر من هذه المساعدة قدم في إطار برنامج(MEDA- II) ، بالإضافة إلى القروض التي منحت سنويا والتي قدرت بـ 02 مليون أورو، ولقد صرحت المفوضة المكلفة بالعلاقات الخارجية والسياسة الأوروبية للجوار " بنيتا فيريرو فالدنر" أن مساعدة الاتحاد الأوربي في العالم لم تبلغ مستوى كهذا من قبل، وأن المساعدة معتبرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدا وتترجم الأهمية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين، مع العلم أن حوالي نصف هذه المساعدة موجه إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية التي ترمي إلى ترقية سيادة أحسن وازدهار أكبر[10].

أ.3. اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية – قراءة في الأهداف والمحتوى : تعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ سبقتها في ذلك كل من المغرب وتونس، فبالإضافة إلى الظروف السياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات تعتبر خصوصية التي تميز العلاقات الجزائرية الأوروبية سببا في تأخر توقيع هذا الاتفاق، خاصة وأن المشروع الذي طرح آنذاك لا يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل المفاوضات تستمر لمدة 05 سنوات على مدار 21 جولة مقسمة على ثلاث (03) مراحل أساسية[11]، وقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001 ، وكان التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (valence) الاسبانية، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

ولا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين الجديدين هما : العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة، بحيث يحتوي هذا الاتفاق على 110 مادة تضمنت في البداية شق الحوار السياسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب المالي والاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع والخدمات وكذا حرية تتنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي[12].

مع التذكير أنه تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركان بين الطرفين، لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات واليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما[13] : مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين، وكذالجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

ب- الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT ، لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987، وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر، وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومما لا شك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها فيما يلي[14] :

- **إنعاش الاقتصاد الوطني :** من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات :** إن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي تعود باستثمارات هامة على الجزائر.

- **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية :** وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية[15].

وقصد تحقيق هذه الأهداف تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية في شهر جوان من سنة 1996 عندما قدمت مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة التي أودعتها لدى سكرتاريتها تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية وكذا السياسية ومعلومات عن التجارية الخارجية وسياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، وانطلقت بذلك مفاوضات الجزائر المارطونية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومنذ تأسيسها ، فان المجموعة المكلفة بمشروع انضمام الجزائر قد عقدت عشر اجتماعات لدراسة نظام التجارة الجزائري، تقديم تقرير عن أعمالها وبرتوكول الانضمام، إضافة إلى مشروع قرار الانضمام لهيئة اتخاذ القرار التي تتمثل في المؤتمر الوزاري، وكان على الجزائر الدخول في مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف[16].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجوعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي :

- **أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري :** تتمثل في غياب إستراتيجية واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى :

- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.

- عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية، فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعين وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.

- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية :** إن الدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمنا باهظا، لأن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت في الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر، حيث تشترط معظم الدول الصناعية أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة للمنظمة راغبة في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، وهو ما يزيد من صعوبات انضمام الجزائر، كما لا يمكن الاستفادة من التدابير التفضيلية التي تمنحها المنظمة لصالح الدول النامية، حيث أنه من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المفاوضة بهدف الانضمام، هي صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا حيث أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا كما حدث مع الصين والمملكة العربية السعودية.

وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك، ولكن وانطلاقا من سنة 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة، وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها مع قواعد المنظمة، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة والتي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة والتي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

- **أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري :** وتتعلق أساسا بالأزمة السياسة والأمنية في الجزائر، إذ أن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة ،بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.

رابعا : الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من شهر سبتمبر 2005 له، وكذا انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وما سيترتب عنه بعد إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والكفاءات والأيدي العاملة، والمنظومة المؤسسية وما يرتبط بها من تحرير للمبادلات التجارية، وانسياب لرؤوس الأموال، وانتقال للأيدي العاملة والكفاءات، يطرح مجموعة من التساؤلات حول الآثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذه التحديات.

أ- الآثار والانعكاسات المحتملة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على قطاع التجارة الخارجية : يكتسي اتفاق الشراكة الأوروبي-الجزائري أهمية بالغة لما سيترتب عنه بعد فترة 12 سنة (انطلاقا من 2005) من إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية، سيترتب عنه حتما أثار وانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية.

أ.1. الآثار المحتملة على الميزان التجاري : ويجب التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات والواردات :

- **بالنسبة للصادرات :** تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فانه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتبقى أكثر الدول المتوسطية احتمالا لتعرض صادراتها اتجاه الاتحاد الأوروبي آثار سلبية هي: تركيا، تونس، المغرب، إسرائيل بسبب تعرض صادراتهم للأثر المزدوج[17].

- **بالنسبة للواردات :** إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين[18].

أ.2. الآثار المرتقبة على الشركاء التجاريين : إن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية، وبالتالي فإن التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد هامة، باعتبار أن هذه الدول تمثل القوى المسيطرة على الوحدة النقدية الأورو، بحيث تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين والمتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح الأورو واستقراره في المستقبل، فلحد الآن تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة دول الأورو في المدى القصير والمتوسط.

ب- الآثار والانعكاسات المحتملة للانضمام إلى OMC على قطاع التجارة الخارجية : بالمقابل فإن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يطرح مجموعة من التساؤلات حول مدى الآثار والانعكاسات الايجابية من جهة، والسلبية من جهة أخرى على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، هذه الانعكاسات ستمس بالدرجة الأولى السياسة الجمركية الوطنية في اتجاهين مختلفين، الأول ايجابي والثاني سلبي كما سيتم إبرازه فيما يلي.

ب.1. الانعكاسات الايجابية على السياسة الجمركية الوطنية : إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له انعكاسات ايجابية على النظام الجمركي الجزائري نبرزها فيما يلي :

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أي أثر خاص على السياسة الجمركية للجزائر، وذلك كون أن كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة محتواة في النظام الجمركي الحالي كما هو الحال بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية، كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح بإرساء سياسة تجارية دائمة من خلال ضبط الرسوم الجمركية وتحديد القيود والاستثناءات بشكل نهائي، بالإضافة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي مازال في مرحلة التفاوض[19].

- ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24% على مدى عشر سنوات، واستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية، فانضمام الجزائر إلى الفضاء التجاري الدولي يزيد من حركة السلع والخدمات على مستوى التجارة الخارجية، وبالرغم أن التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة كانت محصورة من قبل سيزيد من حصيلة الرسوم الجمركية.

- فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فإن اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لان عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي يسهل من الإجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وسريعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

- يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع[20].

ب.2. الانعكاسات السلبية على السياسة الجمركية الوطنية : ومن أهم سلبيات التي قد تنجم عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسة الجمركية الوطنية ما يلي[21] :

- إن الانضمام إلى المنظمة يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية وفقدان الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير، وخاصة لأن المواطن الجزائر يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق ومتعدد النفقات، وهو ما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.

- تطبيق مبادئ المنظمة سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنويا، وإن تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية يؤدي إلى الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية.

- الامتيازات التعريفية تأثر سلبا على المخطط الجبائي وذلك لانعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفض عن طريق تطوير التبادلات الخارجية كمثال لذلك المستثمرين الأجانب والضرائب.

- المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا إن لم نقل زوال عملية التصنيع نهائيا وتبقى المحروقات الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر الشيء الذي سوف يزيد من هوة الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية، وتبقى الجزائر تعتمد على الجباية البترولية فقط.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في الرسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة، وكذا احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية.

- تحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.

ت- السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية : إن حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات دفع بالسلطات للشروع في إصلاحات اقتصادية مست كل المجالات ومنها قطاع التجارة الخارجية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وفي بداية الألفية الثالثة تم تسريع وتيرة هذه الإصلاحات قصد تهيئة الاقتصاد الوطني للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ت.1. إصلاح النظام الجمركي وانتهاج سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية : لقد عرف النظام الجمركي الجزائري إصلاحات عديدة، كانت كل مرة تؤدي إلى هيكلة التعريفة الجمركية الجزائرية سواء عن طريق تقليص عدد المعدلات الجمركية، أو تخفيض قيمة هذه المعدلات مرة أخرى حيث انتقلت من 125% كأقصى نسبة سنة 1986 إلى 45% سنة 2000، ولكن ورغم كل هذه الإصلاحات التي عرفها النظام التعريفي الجمركي إلا انه كان مازال بعيدا عن المعايير الدولية والاستحقاقات الدولية التي تنتظر الجزائر (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهو ما تطلب إعادة النظر في هيكلة التعريفة الجمركية من جديد، حيث حمل الأمر رقم 01-02 الصادر في سنة 2001 تعديلات جديدة على هيكل التعريفة الجمركية من خلال تقليص عدد المعدلات من جهة وخفض قيمتها من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية إلى 30% بعدما كانت 45% في سنة 1999، حيث تأسست تعريفة جمركية جديدة كما يوضحه الجدول (4)، تحدد نسبها كما يلي : 5% للمواد الأولية ومواد التجهيز، 15% للمنتجات المصنعة و30% للسلع الاستهلاكية، وإلغاء القيمة لدى الجمارك وتعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل (DAP) بمعدل[22] 60%.

كما عرفت سنة 2004 صدور الأمر 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، يهدف هذا الأمر إلى تحديد القواعد العامة لعمليات الاستيراد والتصدير، حيث ينص هذا الأمر على كل عمليات تصدير واستيراد المواد تنجز بكل حرية، ويستثنى من مجال تطبيق هذا الأمر عمليات استيراد وتصدير المواد التي تخل بالأمن وبالنظام العام وبالأخلاق[23].

أما اليوم وفي إطار تنفيذ الالتزامات الدولية التي تنتظر الجزائر، سواء تعلق الأمر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017 وكذا مفاوضات الجزائر المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن نظام التعريفة الجمركية يضم في الوقت الحالي (03) نسب تم تحديدها حسب درجة تصنيع المنتجات وهذا بالإضافة إلى الإعفاءات ، كما أنه لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل إذ تم إلغاء وبصفة نهائية الحق الإضافي المؤقت (DAP) بحلول نهاية 2005 والذي تم إنشاءه سنة 2001 بنسبة 60%، كما كرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المتعامل بها في اتفاقية (GATT) كطريقة وحيدة للتقييم الجمركي[24].

ت.2. ترقية الصادرات خارج المحروقات : إن فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مطروحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية للجزائر وبالأخص بالنسبة للتوازنات المالية للجزائر في المستقبل ذلك أن الصادرات النفطية (البترول والغاز) تعتبر زائلة بمرور الزمن، هذه الصادرات النفطية كانت ولا تزال مسيطرة على هيكل الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول (5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة اتخذت الجزائر منذ سنوات طويلة مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، ولهذا فقد كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في العشرية الأخيرة، حيث مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير والتي نبرزها فيما يلي :

- **الإجراءات المؤسساتية :** إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات هدفها تطوير المبادلات التجارة بالأخص الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية، ومن بين هذه الهيئات هناك[25] :

- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) : من بين المهام الموكلة إليها ضمان تأمين الصادرات الجزائرية من الأخطار السياسية وكذا الأخطار التجارية.

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE) : من بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الأساسية للإستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات، وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX) : وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **الإجراءات التنظيمية :** تتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بتسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية، و تحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم المالي :

- **التحرير الكلي لعمليات التصدير :** إن عملية التصدير في الجزائر لا تخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، هذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدريين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام بنك الجزائر رقم 13-91.

- **الإعفاءات الضريبية :** إن من أهم الامتيازات التي ستفيد منها المصدرون تتعلق بـ[26] :

* **الرسم على النشاط المهني (TAP) :** إذ لا يتم إدخال ضمن رقم الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع ونقل السلع الموجهة أساسا لعملية التصدير.

* **الرسم على القيمة المضافة (TVA) :** حسب المادة 14 من TCA فإن العمليات التالية من الرسم على القيمة المضافة وتتعلق بالعمليات المتعلقة بتصنيع وبيع السلع الموجهة أساسا إلى التصدير، وكذا العمليات المتعلقة بتصنيع وبيع السلع الوطنية الموجهة إلى المحلات تحت رقابة الجمارك.

* **الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :** تستفيد من الإعفاءات الضريبية كل الشركات التي تقوم ببيع السلع والخدمات الموجهة لعملية التصدير، باستثناء عمليات النقل البري والبحري والجوي، عمليات إعادة التأمين والبنوك.

- **الدعم المالي**: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة[27].

- **التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير :** قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير، تم اتخاذ إجراءات أخرى قصد تسهيل هذه العملية وتبسيطها، وذلك في كل من الموانئ والمطارات وفي الحدود البرية وكذلك من خلال تبسيط سير عمليات التصدير، هذه الإجراءات تتمثل في[28] :

- **التسهيلات الجمركية** : لتشجيع عمليات التصدير وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها، تم إعفاءها من الضرائب الجمركية، واستجابة لانشغالات المصدرين فإن إدارة الجمارك اتخذت مجموعة من الإجراءات الجمركية قصد تسهيل مهمة المصدرين مثل الإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليفات المستعملة للسلع الموجهة للتصدير.

- **التسهيلات على مستوى الموانئ :** تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التسهيلية من طرف المؤسسة الوطنية للجزائر (EPAL) منذ سنة 2003 تتمثل في إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير، إنشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة لعملية التصدير، الإعفاء لمدة 10 أيام من تكاليف تخزين السلع الموجهة للتصدير... الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة : إن الرهانات المستقبلية التي ستواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وكذا انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم اتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية ويجب تدعيمها بإجراءات أخرى تصب كلها في إطار واحد هو تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وترقية الصادرات خارج المحروقات، هذه الإجراءات تكمن في :

- الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمقدرة باثني عشر سنة (ابتداءا من 2005) والمساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج (MEDA)، وكذا الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة لأعضائها من الدول النامية قصد مواصلة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية.

- دعم الإصلاحات في القطاع الفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو ما سيساهم حتما في التخفيض من قيمة الفاتورة الغذائية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية باعتماد دراسات للمحيط الصناعي والتنافسي، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على إنشاءها باعتبارها أساس اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا، ولما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات.

- الاهتمام بقطاع الخدمات الذي يشكل اليوم أزيد من 20% من حجم التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المصرفية، وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا، وكذا قطاع السياحة والخدمات السياحية.

- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية ، وكذا إصلاح المنظومة الجبائية التي مازالت تعاني، وذلك لتخفيف الأثر الموازني السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة.

- استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل ما توفره الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وكذا في ظل الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال وهذا بتوفير كل الظروف المناسبة بالقضاء أو على الأقل التقليل من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.

ملحق الجداول :

الجدول (1) : تطور الصادرات الجزائرية (1998-2009) – الوحدة : مليون دولار

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات النفطية	9,86	12,08	21,419	18,484	18,091	23,939	31,302	45,094	53,429	58,831	77,345	42,600
صادرات خ المحروقات	358	438	612	648	734	673	788	907	1.180	1.332	1.945	1.050
المجموع	10.22	12.52	22.03	19.13	18.83	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	43.68

Source: Direction Générale des douanes – Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS).

الجدول (2) : تطور الواردات الجزائرية (1998-2009) – الوحدة: مليون دولار

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مواد غذائية	2.533	2.307	2.415	2.395	2.740	2.678	3.597	3.587	3.800	4.954	7.810	5.810
سلع تجهيز صناعي	3.120	3.219	3.068	3.435	4.423	4.955	7.139	8.452	8.528	10.026	13.090	15.040
المجموع	9.403	9.164	9.173	9.940	12.009	13.534	18.308	20.375	21.456	27.631	39.470	39.100

Source: Direction Générale des douanes – Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (03) : تطور الميزان التجاري الأورو الجزائري (1980-2009)-الوحدة: مليار دولار

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
الصادرات	25,8	37,3	7,59	6,63	13,79	25,59	23,33
الواردات	27,4	30,1	5,83	6,38	5,25	11,25	20,64
م.تجاري	-1,6	7,2	1,76	0,25	8,54	14,34	2,69

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مصادر مختلفة

الجدول (4) : تطور التعريفة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002)

السنوات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	%3	%7	%15	%25	%40	%60	06
1996	%3	%7	%15	%25	%40	%50	06
1997	-	%5	%15	%25	%45	-	04
1998	%3	-	%15	%25	%45	-	04
1999	-	%5	%15	%25	%45	-	04
2001	-	%5	%15	%25	%40	-	04
2002	-	%5	%15	%30	-	-	03

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مصادر مختلفة.

الجدول (05) : تطور الصادرات خارج المحروقات (1980-2009)-الوحدة: مليون دولار

	1980		1990		2000		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
صادرات خ المحروقات	242,7	1,55	439,2	3,89	612	2,8	1.050	2,40
المجموع	15.612	100	11.303	100	22.031	100	43.680	100

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مراجع مختلفة.

المراجع والإحالات :

[1]- محمد الأطرش : " هموم اقتصادية عربية – حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005، ص 226.

[2]- جاسم محمد" التجارة الدولية "، دار زهران للنشر، عمان - الأردن، 2006، ص25.

[3]- احصاءيات المنظمة العالمية للتجارة على موقعها : www.wto.org

[4]- عبد المطلب عبد الحميد : " العولمة الاقتصادية- منظماتها، شركاتها، تداعياتها " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 254.

[5]- Bouzidi M'hamsadji Nachida: " 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne", Algérie, ENAG éditions, 1998, P 15.

[6]- هذه المواد هي المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة لأغراض صحية واجتماعية، المواد الممنوعة من الاستيراد بشكل مؤقت، و المواد الغذائية التي تتمتع بدعم من الدولة.

[7] - Karim Nashashibi et autres :" l'Algérie stabilisation et transition a l'économie de marché ", Fonds Monétaire International, Washington, USA, 1998, p 84.

[8] - Un quart de siècle de coopération, document de la Délégation de CE en Algérie, page 05.

[9]- دول الاتحاد الأوروبي : بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، اليونان،اسبانيا، فرنسا،ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد و هولندا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[10] - معطيات مندوبية الاتحاد الأوروبي في الجزائر على الموقع: www.deldza.ec.europa.eu

[11] - Samy Amine: " 18 rounds de négociations ", Mutations – publication trimestrielle éditée par la chambre de commerce et d'industrie (CACI), Algérie, N° 39, 2002, pp 24-25.

[12]- للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى المرسوم الرئاسي السابق رقم 05-159.

[13]- براق محمد – ميموني سمير : " الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية "، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

[14]- ناصر دادي عدون- محمد منتاوي : " الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة – أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها "، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص135.

[15] - Mouloud Hedir:" l'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC ", éditions ANEP, Algérie, 2003, pp 243-244.

[16] - كمال رزيق – مسدور فارس: " انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب- البليدة،21-21 ماي 2002، ص 2-3.

[17] - قطاف ليلى : " الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية "، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 08-09.

[18] - نفس المرجع السابق، ص ص 06-07.

[19] - Déclaration de " Sid Ali Lebbib "ancien directeur générale des douanes nationales, journal liberté, 12 avril 2004.

[20]- منتاوي محمد: " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها، والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير – تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.، ص 143.

[21]- طويل آسيا: " دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة "، رسالة ماجستير – فرع تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص199-200.

[22]- الأمر01-02 المؤرخ في 20أوت 2001 – الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001.

[23] - الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.

[24] - Zbiri Abdelhakim:" la libération du commerce extérieur et le dispositif législatif et réglementaire ", une journée d'étude sur les reformes législatives et réglementaires dans le secteur de commerce, ministère de commerce, avril 2007, pp 04-06.

[25] - Documents de l'agence nationale de promotion de commerce extérieur sur le site officiel de l'agence : www.algex.dz

[26] - le recueil relatif aux avantages et facilitations accordées aux exportations hors hydrocarbures: document de la direction de promotion des exportation – ministère du commerce, avril 2007, p05.

[27] - معطيات وزارة التجارة على الموقع الرسمي للوزارة : www.mincommerce.gov.dz

[28] - Documents de l'agence nationale de promotion de commerce extérieur (ALGEX) sur le site officiel de l'agence: www.algex.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com